

دیپلو پیٹ

**دليوبت أند تووش - فرع قطر
بنية البنك الأهلي - المركز الرئيسي
شارع سالم بن حمد
الدوحة - قطر**

**هاتف: +974 44241122
فاكس: +974 44221211
www.deloitte.com/qatar**

٣١٢٤٩

RN: 803/YM/FY2022

السادة / المساهمين
مجموعة الدوحة للتأمين (ش.م.ع.ق)
الدوحة - قطر

الموضوع: تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مجموعة الدوحة للتأمين ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشراكتها التابعة (يشار إليها جمعاً "المجموعة") حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال مع تشريعات هيئة قطر للأأسواق المالية ("الهيئة") ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرحة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن الهيئة

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق، المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ، فقد قمنا بتتنفيذ:

٢٠٢١ ديسمبر ٢١٣١ كما في نظام الأسواق المالية (النظام) الذي أصدره قطر للأوراق المالية (الهيئة) ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن هيئة قطر للأوراق المالية (النظام) عن الإمثالت مع تشريعات هيئة قطر للأوراق المالية (الهيئة).

مسؤوليات مجلس الادارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة هو المسئول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في القسم (٢) من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره عن الإمتثال مع تشريعات هيئة قطر للأسوق المالية ذات الصلة بما فيها نظام الحوكمة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا ورد إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن التقرير المذكور في القسم (٢) من تقرير حوكمة الشركات السنوي لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، لإمتحان المجموعة مع تشيريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها أحكام النظام.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) "إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير التدقق، وتأكيد الدولة (IAASB).

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مجموعة الدوحة للتأمين ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (يشار إليها جمِيعاً "المجموعة") حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال مع تشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن الهيئة (تتمة)

يتطلب هذا المعيار تحطيم وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد لفت إنتباها والذى يجعلنا نعتقد أن التقرير الصادر عن مجلس الإدارة والوارد في القسم (٢) من تقرير الحوكمة للشركة، لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية. إن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال المجموعة بهدف إثتنانج تأكيناً المحدود.

تحتفل الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها)، وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا كان قد تم القيام بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت مهمتنا هي مهمة تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات تأكيناً المحدود بشكل أساسى على إسنقرارات من الإداره ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم إجراءات المجموعة المتبعه لتحديد متطلبات نظام هيئة قطر للأسواق المالية ("المتطلبات") والإجراءات التي تعتمدها الإداره للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتتها الإداره لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإداره لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

أوجه القصور الناتجة عن طبيعة المهمة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود وأوجه قصور أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب بعض القيود النوعية الكامنة في تطبيق النظام، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشأة في تطبيق الحكومة، على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد بإستقلاليتنا عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولي ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك المحاسبين المهنيين"، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنایة الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولي.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات المتعلقة بالإمتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مجموعة الدوحة للتأمين ش.م.ع.ق. ("الشركة) وشركاتها التابعة (يشار إليها جمِيعاً "المجموعة") حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال مع تشريعات هيئة قطر للأسوق المالية ("الهيئة") ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن الهيئة (تمة)

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير أعضاء مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسوق المالية المذكور في القسم (٢) من تقرير حوكمة الشركات السنوي) والذي حصلنا عليه قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول التقرير الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال بتشريعات هيئة قطر للأسوق المالية بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أنها لا نقدم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول المعلومات الأخرى، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، تقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع التقرير أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة، أو تظهر أخطاء جوهيرية.

إذا ثبت لنا بناءً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهيرية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتاجنا أثناء قراءتنا للمعلومات الأخرى وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك المسائل إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلف إنتباها أي شيء يجعلنا نعتقد أن التقرير في القسم (٢) من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال مع تشريعات الهيئة ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية، لم يتم إعداده بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

في الدوحة - قطر
٢٠٢٢ مارس ١٦

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)

سجل مدققي الحسابات لدى

هيئة قطر للأسوق المالية رقم (١٤٠١٥٦)



مدحت صالحه

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم (٢٥٧)

سجل مدققي الحسابات لدى

هيئة قطر للأسوق المالية رقم (١٤٠١٥٦)